

فصل في الحركات

رجل لاط ائنه امرته بل يحرم عليه امرته قال استنق انظر ان يوصح حرمة المصاهرة
او لم ينسب به الا انزال له اذ انزل فرج من ان يكون سبباً لوطية والبغضة وبها
الفضل وان لم ينسب له من سبب من الفروع الا انزال ولا ان اشغل في حاله بل لا يوصح
لان سببها من الفروع والنسب فيكون سبباً لثبوت الحرمة وحقبة الفقه لا ذكره وهو ان
ان يوصح له من سبب سبباً لثبوتها بالبغضة واذ انزل الفروع الا انزال فرج من ان يكون سبباً
بكذا ذكره وهو الصحيح وبها الفضل فينسب على الكرهى والاشباح الامم من النسب الذي
يشترط الزناوات

لوزوجت المعلقة ثقتا نفسها به كقوله ودخل بها لاجل الاول
بمنعهما واذ ان
بب الاول

ولواجع الرجل وجلا يحرم على المفعول به وائنه وكذا لو لاط الرجل امرأة لاجم
عندتها بلزمتها
فانما هي ذواتها

والاشباح الفاسد لا يوجب حرمة المصاهرة بل ينسب على الصحيح حرمة من غير الفروع
فانما ينسب المصاهرة من سبب الفروع

الاشباح بالرضاع ينشئ من الام والاهمة من قبل الام والاب وان علمت وانثت ونسب المولد
وان سفلت ونسب المراهة اذ ارضعت من لبنها واذ من لبن غيره والاشبع ونسب الاشبع والغير
وقالوا وادارة الابن وادارة الاب سوا كما كانت ههنا القول بان نسب من سبب النسب او من غيره
الرضاع والاشبع من الرضاع كقولهم ان يزوجها وكلها صبيته اذا اجتمعوا على ذلك واحد
لا يجوز لان يزوجها

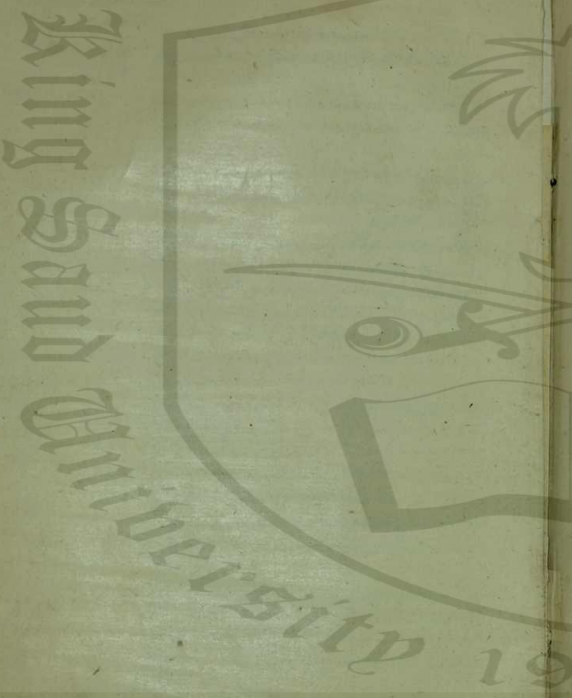
والاشبع من الرضاع ان يكون بنته من الرضاع جالساً لخطه ولا يفتي به سبب سبب اوله
واذا كان يزوجها من الرضاع فانها تنسب له من الرضاع
فانما ينسب المصاهرة من سبب الفروع

وانما يوجب حرمة المصاهرة وكذا النسب من سبب الفروع من الرضاع
بما ذكرناه في الفروع
بما ذكرناه في الفروع

بما ذكرناه في الفروع
بما ذكرناه في الفروع
بما ذكرناه في الفروع

بما ذكرناه في الفروع
بما ذكرناه في الفروع
بما ذكرناه في الفروع

فصل في الحركات
والاشباح الفاسد لا يوجب حرمة المصاهرة بل ينسب على الصحيح حرمة من غير الفروع
فانما ينسب المصاهرة من سبب الفروع



Copyright © King Saud University